

فيقطع تتابعه بذلك لتقصيره **ولا يقطعه الحيز ان لم**  
**يسم منه الظهر** بان طالت مدة الاعتكاف بحيث لا ينقل  
 عن الحيز غالباً بان يكون اكثر من خمسة عشرين يوماً وفيه نظر  
 روي في شرح الارشاد ولا يقطعه ايضاً خروج مؤذن  
 راتب الى منارة المسجد المنفصلة عنها لكنها قريبة منه  
 اللذان للفة صعدوها للذان والفت الناس صوتاً ولا  
 الخروج لان يقام عليه حد ثبت عليه بغير اقراره ولا الاجل  
 عذر لبت بسببها ولا الاجل اذا شهدا في تامين عليه  
 تحلها واذا هاء للعد في جميع ذلك بخلاف اصدادها  
**باب الحج** وهو لغة القصد وشرعاً قصد الكعبة للدعاء  
 الآتية **والعمرة** وهي لغة الزيارة وشرعاً قصد الكعبة للدعاء  
 الآتية **ها فرضان** اما الحج فبالاجماع واما العمرة فلما صح  
 عن عائشة رضي الله تعالى عنها وعمر ايها قلت يا رسول  
 الله هل علي المشاة جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه  
 الحج والعمرة وخبر سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عن العمرة واجبة هي قال لا ضعيف انفاقاً لهما  
 مراتب خمسة صحة مطلقة وشرطها الاسلام فقط فيصح  
 احرام الولي او مأذون عن المحنول والقبلي الذي لا يمتنع  
 وصحة مباشرة وشرطها الاسلام مع التمييز واذن الولي  
 فلا تصح مباشرة غير محرم ولا يمتنع لم ياذن له وليه ووقوع  
 عن صحة التذرع وشرطها الاسلام والتكليف ووقوع في حجة

الاسلام

الاسلام وعمره وشرطها الاسلام والتكليف والحريه فيجب  
 الحرك للتكليف الفقير واعتباره عن فرض الاسلام والحريه  
 الخامسة وجوبها **وشرط وجوبها الاسلام** فلا يجبان  
 على كافر اصلي في الدنيا ويجبان على مرتد وان استطاع  
 في حال رده ثم اعسر بعد اسلامه لكن لو مات مرتداً لم يحج  
 عنه لتعد روقوعه له **والحريه والتكليف** فلا يجبان على  
 رقيق وصبي ومجنون لتقصيرهم **والاستطاعة** لقوله تعالى  
 من استطاع اليه سبيلاً والعرف كالحج والاستطاعة الواحدة  
 كافية فيهما **ولها شرط الاول وجود الزاد او عينه**  
 حتى السفق **ومؤنة ذهابه وايابه** اللاتقنة به من نحو  
 ملابس ومطعم وعينهما بما في **الثاني وجود راحلة**  
 فاصلة عن جميع ما مر وما ياتي ذهاباً واياباً وان لم يكن  
 له بوطنة اهل ولا عشيرة **لن بينه وبين مكة مرحلتان**  
 والاصل فيها وفي التفقة انه صلى الله عليه وسلم فسق  
 بها السبل في الابه والمراد بها هنا كل دابة اعتيد ركوبها  
 في مثل تلك المسافة ولو نحو بعول وحمار ولو جدها القدر  
 على تحصيلها بسبع واجارة بثمن المشل او باجرة لا يزيد  
 وان قلت الزيادة او ركوب موقوف عليه وعلى الحمل الى مكة  
 او مومي بمنفعته الى ذلك والا وجب الوجوب على من حمله  
 العام من بيت المال كاهل وضايف الركيب من القضاة  
 او غيره **والشرط الثاني وجود راحلة** فقط وهو في حق من ذكر

Copyright © King Saud University